باب الكلام

قال ابن آجروم:

(بسم الله الرحمن الرحيم[١])

الكَلام: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ[٢])

قال المؤلف رحمه الله تعالى:

---

(١) بدأ بالبسملة: اقتداء بالكتاب العزيز، وتأسيًا بالنبي - صلى الله عليه وسلم -، في مكاتباته ومراسلاته، وعملا بحديث: «كل أمر ذي بال، لا يبدأ فيه، ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» أي: ناقص البركة، والبداءة بها للاستعانة على ما يهتم به.

والاسم: يأتي بيانه، و (الله) علم على ربنا تبارك وتعالى، وهو أعرف المعارف؛ و (الرحمن) اسمه تعالى، وهو دال على الصفة القائمة به، فهو الرحمن لجميع الخلق، و (الرحيم) اسمه تعالى، وهو دال على الصفة القائمة به، وعلى تعلقها بالمرحوم، واقتصر على البسملة لأنها من أبلغ الثناء والذكر.

(٢) بدأ المصنف بالكلام: لأنه المقصود بذات، ولأنه الذي يقع به التفاهم، والتخاطب.

والكلام في اللغة، هو: ما تكلم به الإنسان، قليلا كان أو كثيرًا، مفيدا أو غير مفيد، وفي اصطلاح النحويين هو: ما جمع القيود الأربعة التي ذكرها المصنف، وأحدها اللفظ، وهو في اللغة: الطرح والرمي، يقال أكلت الثمرة ولفظت النواة؛ وفي الاصطلاح هو: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، التي أولها الألف، وآخرها الياء، كزيد، فخرج بذلك الكتابة، والرموز، والإشارة، ولو مفهومة.

والثاني: المركب؛ والتركيب في اللغة: وضع شيء على شيء، يراد به الثبوت أو عدمه. وفي الاصطلاح: ما تركب من كلمتين، فصاعدا، كزيد قائم. فخرج ما كان ملفوظا به غير مركب، كزيد.

والثالث: المفيد، والفائدة لغة: ما استفاده الإنسان من علم، أو مال، أو جاه، أو غير ذلك؛ واصطلاحا: ما أفاد فائدة، يحسن سكوت المتكلم عليها، بحيث لا يصير السامع، منتظرًا لشيء آخر، كقام زيد. فخرج: ما كان لفظا مركبا، ولم يفد، كغلام زيد.

والرابع: الوضع يعني العربي، والوضع لغة: الإسقاط من قولهم وضعت الدين عن فلان، إذا أسقطته؛ واصطلاحا: جعل اللفظ دليلا على المعنى، كوضع زيد على الذات المشخصة مثلا، وخرج بالوضع العربي: ما ليس بعربي، ككلام الأعاجم، وقيل: معنى الوضع القصد، وهو قصد المتكلم إفهام السامع، فيخرج كلام النائم، والسكران، ومن تكلم ولم يرد إفهام أحد، ويدخل فيه: كلام البربر، وغيرهم، والصحيح: الأول.

بسم الله الرحمن الرحيم

بدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز، وعملًا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (كل أمرٍ ذي بال – أي: أمر يهتم به – لا يبدأ فيه بـ (بسم الله) فهو أجذم). أي: مقطوع البركة، والكلام على البسملة وما يتعلق بها أفردته بالذكر في مقدمةٍ؛ فلا نطيل بذكره.

ثم اعلم: أن من أراد الخوض في علم من العلوم على الوجه الأتم لابد أن يعرف حده، وموضوعه، وغايته، وفائدته؛ ليكون على بصيرة في طلبه.

فحدُّ هذا العلم الذي نحن بصدده: علمٌ بأصول يعرفُ بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً.

وموضوعه: الكلمات العربية؛ لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية.

وغايته: الاستعانة به على فهم كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، والاحتراز عن الخطأ في اللسان.

وفائدته: معرفة صواب الكلم من خطئه.

ثم إنَّ بعض المصنفين في هذا الفن بدأ بعد البسملة بالكلمة؛ كابن هشام في بعض كتبه، وبعضهم بدأ بالكلام؛ كابن مالك؛ لأنه المقصود؛ وتبعهم المصنف بقوله: (الكَلَامُ)، والأصل: هذا باب شرح الكلام، وله معنيان: معنى في اللغة، ومعنى في الاصطلاح.

فمعناه لغة: كل ما أفاد، لفظًا كان؛ كـ (قام زيدٌ)، أو غير لفظ؛ كالإشارة، والعقد، والرمز، واللمز، ولسان الحال.

ومعناه اصطلاحًا: ما اجتمع فيه أربعة قيود.

بدأ بالقيد الأول منها بقوله: (هو اللفظ) أي: الملفوظ، كالخلق بمعنى المخلوق، وهو: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، التي أولها الألف، وآخرها الياء، والصوت: هواء منضغطٌ بين قارع ومقروع، واحترز به عن الإشارة، والكتابة، والعقد، والنصب.

والقيد الثاني: (المُرَكَّبُ) وهو ما تركب من كلمتين فصاعدًا، واحترز به عن المفردات كـ (زيد)؛ والأعداد المسرودة؛ نحو: (واحد)، (اثنان)... إلى آخرها.

والقيد الثالث: (المفيدُ) أي: الدال على معنى يحسن سكوت المتكلم على ذلك اللفظ، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر.

فإن قيل: لا يحتاج حينئذٍ إلى ذكر (المركب)؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبًا.

أجيب: بأنه لا يكتفى في ذكر الحدود باللوازم، وأيضًا المصنف إنما ذكر هذه المقدمة للمبتدئين؛ فلا يكتفى فيها باللوازم، واحترز به عن غير المفيد، كالمركب الإضافة؛ كـ (عبد الله)، والمزجي؛ كـ (بعلبك)، والتقييدي؛ كـ (الحيوان الناطق)، والإسناد المتوقف على غيره؛ نحو: (إن قام زيد).

والقيد الرابع: ما ذكره بقوله: (بالوضع) أي: بالقصد، وهو أن يقصد المتكلمُ إفادة السامع، ويأتي فيه السؤال المتقدم في المركب والجواب عنه، واحترز به عن كلام النائم، ومن زال عقله، ومن جرى على لسانه ما لا يقصده، ومحاكاة بعض الطيور، وما أشبه ذلك.

تنبيه:

دخل في التعريف ما لا يجهل معناه؛ كـ (السماء فوقنا)، و (الأرض تحتنا)، إلا أن يريد بـ (مفيد) المفيد بالعقل ح فلا يسمى كلامًا.

فمثال ما اجتمع فيه هذه القيود نحو: (زيدٌ كريمٌ)، فيصدق عليه أنه لفظ؛ لأنه صوتٌ مشتملٌ على (الزاي) و (الياء) و (الدال) و (الكاف) و (الراء) و (الياء) و (الميم)، وهي بعض حروف (ألف، باء، تاء، ثاء)... إلى آخرها، وأنه مركب؛ لأنه تركب من كلمتين: الأولى (زيد)، والثانية (كريم)، ويصدق عليه أنه مفيد؛ لأنه أفاد فائدة لم تكن عند السامع؛ لأن السامع كان يجهل كرم زيد، ويصدق عليه أنه مقصود؛ لأن المتكلم قصد بهذا اللفظ إفادة المخاطب.

قال ابن آجروم: (وأَقْسَامُهُ ثَلاثَةٌ[١]: اسْمٌ، وَفِعْلٌ[٢]، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى[٣]).

ولما كان كل مركب لابد له من أجزاء يتركب منها احتاج إلى ذكر أجزاء الكلام عبرًا عنها بالأقسام مجازًا، فقال:

(وأقسامُهُ) أي: أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها (ثلاثة) بالاستقراء، والقسم العقلية: (اسم، وفعلٌ، وحرفٌ) لا رابع لها.

أما الاستقراء: فلأن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا غيرها، لكن نقل الفراء أن (كلًّا) ليست واحدًا من الثلاثة، بل هي بين الأسماء والأفعال.

---

(١) أي: وأجزاء الكلام، الذي يتركب من مجموعها، لا من جميعها: ثلاثة؛ ودليل حصرها في الثلاثة: الاستقراء.

(٢) فالاسم لغة: ما دل على مسمى، كزيد؛ واصطلاحا: كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان وضعا؛ وحكمه: الإعراب، والبناء طارئ عليه؛ واشتقاقه: من السمو وهو الارتفاع، أو السمة، وهي العلامة، وأقسامه ثلاثة: ظاهر كزيد، ومضمر كأنا وأنت، ومبهم كهذا وهذه، وهؤلاء.

والفعل لغة: الحدث؛ واصطلاحا: كلمة دلت على معنى في غيرها، ولم تقترن بزمان، واشتقاقه: من الحدث، وهو المصدر كضرب، مشتق من الضرب؛ وأقسامه ثلاثة: ماض، كضرب، ومضارع، كيضرب، وأمر كاضرب؛ وعلامته: قد، والسين، وسوف وتاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل.

(٣) الحرف لغة: الطرف، والجانب؛ فإن حرف كل شيء طرفه وجانبه، ومنه (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ) أي طرف، وجانب من الدين. واصطلاحا: كلمة دلت على معنى في غيرها، ولم تقترن بزمان، وحكمه: البناء ولا يعرب منه شيء أبدًا.

وأقسامه ثلاثة: قسم مختص بالاسم، كحروف الجر، وحروف النداء، وقسم مختص بالفعل كقد، ولم، وقسم مشترك بينهما كهل وبل؛ وعلامته: خلوه من العلامة.

وقوله: جاء لمعنى، أي: وضع للدلالة على معنى من المعاني، كوضع «قد» للتحقيق، من نحو قد قام زيد. احترازًا من حروف المباني التي هي حروف الهجاء.

وأقل ما يتركب منه الكلام: كلمتان، والكلمتان إما اسمان كزيد قائم. أو اسم وفعل، كقام زيد، أو من الثلاثة، كلم يقم زيد. والكلام: ما جمع القيود الأربعة المتقدمة، وإن لم يصل إلى ثلاث كلمات، كزيد قائم، والكلام، والكلم: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، وأفاد، كقد قام زيد، فهو كلام وكلم، والكلمة هي: القول المفرد كزيد، والقول: كغلام زيد، ويطلق على الجميع.

وأما القسمة العقلية: فلأن الكلمة إما أن تدل على معنى بنفسها أو لا، الثاني: الحرف، والأول: إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني: الاسم، والأول: الفعل.

تنبيه

إنما قدَّم الاسم في الذكر على قسيميه؛ لأنه يخبر به وعنه، والفعل على الحرف؛ لأنه يخبر به لا عنه، وأخر الحرف؛ لعدمهما فيه، وتقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكل إلى أجزائه كما مرت الإشارة إليه؛ كانقسام السكنجبين إلى خل وعسل، بخلاف تقسيم الكلمة إلى ذلك؛ فإنها من تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ كانقسام الحيوان إلى إنسان و فرس، وعلامة الثاني: صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه، بخلاف الأول.

والاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مضمر؛ نحو: (أنا)، ومظهر؛ ك (بكر)، ومبهم؛ نحو: (هذا)، وكذا الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام أيضًا: ماضٍ؛ ك (ضرب)، ومضارع؛ ك (يضربُ)، وأمر؛ ك (اضرب).

وقيد الحرف بقوله: (جاء لمعنى) احترازًا عن حروف التهجي إذا كانت أجزاء كلمة؛ ك زاي (زيد)، وبائه، ودالِه، لا مطلقًا؛ لأن حروف التهجي إذا لم تكن كذلك فهي أسماء لمعان؛ فجيم مثلًا اسم وجه، والدليل على أنها اسمٌ: قبولها لعلامات الاسم؛ نحو: (كتبت جيمًا)، و هذه الجيم خير من جيمك، وكذاالباقي، وهو ينقسم أيضًا إلى ثلاثة: حرف مشترك بين الأسماء الأفعل؛ نحو: (هل)، وحرف مختص بالاسم؛ نحو: (في)، وحرف مختص بالفعل؛ نحو: (لم).

قال ابن آجروم: (فالاسم يُعْرَفُ: بالْخَفْض، وَالتَّوْنِينِ[1]، وَدخولِ الألِفِ وَاللَّام عليه[1]).

---

(١) أي: فالقسم الأول من أقسام الكلام: الاسم؛ وبدأ به، لكونه أشرف أنواع الكلام، ولأنه قد يستغني بنفسه في الكلام عن قسيميه، يعرف، أي: يميز عن الفعل والحرف، بعلامات، بالخفض في آخره، والخفض لغة: التذلل، والخضوع؛ واصطلاحا: تغيير مخصوص، يجلبه عامل مخصوص، علامته: الكسرة وما ناب عنها كمررت بغلام زيد الفاضل.

والتنوين لغة: التصويت، من قولهم نون الطائر: إذا صوت.

ثم شرع في العلامات المميزة بين هذه الثلاثة مبتدئًا منها بالاسم لما مرَّ فقال:

(فالاسم) أي: المتقدم في التقسيم (يُعْرَفُ) أي: يميز عن قسيميه (بالخفض) وهو الكسرة التي يجلبها عامل الخفض في آخر الكلمة، سواء كان ذلك العامل حرفًا أو مضافًا، واجمع ذلك في (بسم الله الرحمن الرحيم)، فلفظة (باسم) اسمٌ، عرفت اسميتها بالخفض في آخرها، وخافضها الباء من أولها، والجلالةُ الكريمةُ اسم، عرفت اسميتها بالخفض في آخرها، وخافضها المضاف الذي هو (اسم)، و (الرحمن الرحيم) نعتان للجلالة الكريمة، تابعان لها في خفضها، وهما اسمان عُرفت اسميتها بالخفض في

=

واصطلاحاً: نون ساكنة زائدة، تلحق آخر الاسم لفظا، وتفارقه خطا، ووقفا، لغير توكيد، فخرج بالساكنة، نون: ضيفن، اسم للطفيلي، وخرج بالزائدة: الأصلية كنون غصنفر، وباللاحقة للآخر: النون في منكر ونكير، وبالمفارقة خطا: اللاحقة لبعض ألفوا في، المطلقة أو المقيدة، ولغير توكيد: نون التوكيد.

والتنوين أربعة أقسام، تنوين التمكين، وهو: اللاحق للأسماء المعربة، فرقا بين المتمكن الأمكن، والمتمكن غير الأمكن؛ فما نون منها، فهو متمكن في الإسمية أمكن، من غيره كزيد، وما لم ينون فمتمكن غير أمكن، كأحمد، وتنوين التنكير، وهو: اللاحق للأسماء المبنية، فرقا بين معرفتها ونكرتها، فما نون منها فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة، كسيبويهٍ وسيبويهِ، وصهٍ وصهِ، وتنوين المقابلة، وهو: اللاحق لجمع المؤنث السالم، في مقابلة النون، في جمع المذكر السالم، كمسلمات.

وتنوين العوض، وهو أقسام، عوض عن جملة، وهو: اللاحق لإذ؛ كقوله: (وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ).

التقدير: وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم، تنظرون؛ الثاني: عوض عن كلمة، وهو: اللاحق لكل، وبعض؛ كما في قوله تعالى: (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)، والتقدير: كل أحد، أو كل إنسان، وقوله: (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)، أي: على بعضهم؛ الثالث: عوض عن حرف؛ وهو اللاحق لجوار، وغواش، ونحوهما، في حالتي الرفع والجر، وضابطه: كل جمع على وزن فواعل، وآخره ياء، فتحذف الياء، ويصير التنوين عوضا عنها، وفي حالة النصب تثبت الياء وتظهر عليها الفتحة.

(١) في أوله، سواء أفاد التعريف، كالرجل والغلام، أو لم يفد كالفضل والعباس، وسواء كانت للعهد الذكري، كجاء رجل فأكرمت الرجل أو العهد الذهني، كجاء القاضي أو العهد الحضوري، كـ (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) وسواء كانت للجنس، كأهلك الناس الدينار، والدرهم أو للاستغراق كـ (خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) ودخولها على غير الاسم شاذ. وعبر الأكثر بأل، لأن القاعدة: أن الكلمة إذا كانت على حرفين، ينطق بلفظها.

آخرهما، وخافضهما المضاف الذي خفض الجلالة، وقيل: التبعية الواقعة بينهما وبين الجلالة.

(و) يعرف أيضًا بـ (التنوينِ) من آخره، وهو: نونٌ ساكنةٌ أصالة، تتبع الآخر لفظًا لا خطأ لغير توكيد، فخرج بقيد السكون: النون الأولى من (ضَيْفنن) للطفيلي، وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلًا؛ لتحركها وصلًا، وخرجت بقيد الخط أيضًا؛ لثبوتها خطًّا، وقيد السكون بـ (الأصالة)؛ لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين؛ نحو: ﴿مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ انْظُرْ﴾ [الإسراء: ٢٠-٢١]، وبقيد تتبع الآخر، وبقيد عدم الخط أيضًا: النون في نحو: (انكسر) و (منكسر)؛ لأنها لم تلحق الآخر، وثبتت في الخط، وبغير توكيد: نون نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] على تقدير رسمها في الخط ألفًا.

تنبيه

أنواع التنوين الخاصة بالاسم أربعة أنواع:

النوع الأول: تنوين التمكن، ويسمى تنوين الأمكنية، وتنوين الصرف، وهو اللاحق لفظًا لغالب الأسماء المعربة المنصرفة؛ معرفة كـ (زيد)، ونكرة كـ (رجل)، وفائدته: الدلالة على خفة الاسم؛ لكونه معربًا منصرفًا، وعلى تمكنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف شبهًا قويًّا فيبنى، ولا يشبه الفعل في علتين فرعيتين فيمنع الصرف الذي هو التنوين.

النوع الثاني: تنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيات للدلالة على التنكير؛ إشعارًا بأن المراد به غير معين، وهو معنى قولهم: فرقًا بين معرفتها ونكرتها، ويقع قياسًا في باب العلم المختوم بـ (ويه)، وسماعًا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها، تقول: (سيبويه)، بلا تنوين إذا أردت شخصًا معينًا اسمه: سيبويه، وتقول: (إيه) بكسر الهمزة، وسكون الياء المثناة التحتية، وكسر الهاء بلا تنوين – إذا طلبت من مخاطبك زيادة من حديث معين، فإذا أردت أي شخص كان اسمه سيبويه، أو استزادة أي حديث كان نونتهما.

النوع الثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو: (مسلماتٍ) مما جمع بألف وتاء؛ لأن العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو: (مسلمين) مما جمع بالواو والنون، أو الياء والنون.

النوع الرابع: تنوين العوض، وهو اللاحق لنحو: (غواشٍ)، و (جوارٍ) من الجموع المعتلة عوضًا عن الياء المحذوفة اعتباطًا، وهو الحذف لغير دليل أو لغير علةٍ، واللاحق لـ (إذ) في نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤] عوضًا عن الجملة التي تضاف (إذ) إليها.

وذكر ابن هشام في "المغني " العوض عن مفردٍ، وهو اللاحق لـ (كل) و(بعض) إذا قطعا عن الإضافة، ورد: بأن تنوينهما تنوين تمكين؛ يذهب مع الإضافة، ويثبت مع عدمها.

فإن قيل: (إذ) من نحو: (يومئذٍ) كذلك.

أجيب: بأن المراد: الإضافة التي تقتضي إعراب المضاف إليه لفظًا؛ فلا يرد (إذ) من نحو: (يومئذ)؛ لأنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وأيضًا هي ملازمة لإضافة الجملة، فإذا نونت علم أنه عوض عن المحذوف، ولا كذلك (بعض) و (كل).

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم، وزاد بعضهم على هذه الأربعة ستة ذكرتها في "شرح القطر"؛ فلا نطيل بذكرها، وجمعها بعضهم فقال: [البسيط]

أقسَامُ تنْوِينِهِم عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا ... فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِن خَيرِ مَا حُرِزَا
مَكِّنْ وعوض وَقَابِل وَالمُنَكَّرَ زِدْ ... رَنِّمْ أو احْكِ اضطرَرْ غَالٍ وَمَا همزا

وتسميتها تنوينًا مجاز لا حقيقة؛ لعدم اختصاصها بالاسم.

(وَ) يعرف أيضًا بـ (دُخُولِ الألِفِ واللامِ) -بجميع أقسامها غير الموصولة والاستفهامية – من أوله؛ كـ (الرجل)، و (الفرس)، وكـ (اللام) بدلها، وهي (الميم)، وقد

ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال[١]: لَيْسَ من امبرّ امصيام في امسفر "، يريد: ليس من البر الصيام في السفر، رواه الإمام أحمد في "مسنده".

أما (أل) الموصولة: فقد تدخل على الفعل المضارع؛ كقول الفرزدق يخاطب رجلًا من بني عذرة[٢]: [البسيط]

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

ودخولها على المضارع اضطرار عند الجمهور واختيار عند ابن مالك، وبينت توجيه كل منهما في "شرح القطر".

وأما (أل) الاستفهامية: فقد تدخل على الفعل الماضي؛ نحو: (أل فعلت؟) بمعنى: هل فعلت؟ حكاه قطرب.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢/٥٦٢، رقم ٤٤٦٧)، وأحمد (٥/٤٣٤، رقم ٢٣٧٢٩)، والطبراني (١٩/١٧٢، رقم ٣٨٧)، والبيهقي (٤/٢٤٢، رقم ٧٩٤٠) قال الهيثمي (٣/١٦١): رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجال أحمد رجال الصحيح.

(٢) قائله الفرزدق واسمه همام بن غالب بن صعصعة يخاطب رجلا من بني عذرة، هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان.

الشرح: "بالحكم" -بفتح الحاء والكاف- وهو الذي يحكمه الخصمان ليفصل بينهما "ولا الأصيل" أي ولا الحسيب، قال الكسائي: الأصل: الحسب، والفصل: اللسان "الرأي" العقل والتدبر "الجدل" -بفتحتين- القدرة على المحاجّة.

المعنى: لست أيها العذري مقبول الحكم، لأننا لم نحكمك، ولا حسب يشفع لك تدخلك، ولست ذا رأي ناضج ولا حجة قوية تدعم بها قولك فكيف تهجونا وترفع غيرنا؟

الاستشهاد فيه: في دخول الألف واللام في الفعل المضارع تشبيها له بالصفة؛ لأنه مثلها في المعنى، وقال ابن مالك: ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضي حكومته

انظر: ابن الناظم ص٣٧، ابن هشام ١/ ١٧، ١١٨، ابن داود السندوبي، والأشموني ١/ ٧٠ الموصول، وابن عقيل ١/ ٨٩، والمكودي ص١٣ الموصول، والسيوطي ص٢٢ في الموصول والخصائص ٢/ ٣٠٠.

تنبيه

معلوم أن (أل) لا تدخل على جميع الأسماء؛ لأن كثيرًا من الأسماء لا تدخله (أل)؛ كالمضمرات، والمبهمات، وأكثر الأعلام،فمراده: ما يمكن دخول (أل)عليه.

ويعرف أيضًا بالحديث عنه؛ أي: الإسناد إليه، وهو أن تضم إليه مما تتم به الفائدة؛ كـ (قام زيدٌ)، و (زيد قائم)، فـ (زيد) اسم فيهما؛ لأنك حدثت عنه بالقيام، وهذه العلامة معنوية، وهي أنفع علامات الاسم؛ إذ بها يستدل على اسمية ما لا يقبل (أل) ولا التنوين؛ كـ (تاء) (ضربت)؛ لأنك حدثت عن التاء بالضرب؛ فهي اسم، وكذا غير التاء من الضمائر؛ كـ (ضربنا).

ثم لا فرق في الإسناد بين المعنوي كما مر، واللفظي؛ نحو: (زيد ثلاثيٌّ)، و(ضرب فعل ماض)، و (من حرف جر)؛ إذ لا يسند إلى الفعل والحرف إلا محكومًا باسميتها.

(وَ) يعرف أيضًا بدخول (حروف الخفض) في أوله كما سيأتي.

تنبيه

حاصل ما ذكره المصنف من علامات الاسم أربعٌ: اثنتان في آخره، وهما: الخفض، والتنوين، واثنتان في أوله، وهما: الألف واللام، وحروف الخفض، وعكس الترتيب الطبيعي، وهو أن يقدم الأول أولًا، والثاني ثانيًا؛ لطول الكلام على حروف الخفض.

وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع، إشعارًا بأن بعضها قد يجامع بعضًا في الجملة؛ كالخفض مع الألف واللام، أو مع التنوين، وقد لا يجامع؛ كالألف واللام مع التنوين.

قال ابن آجروم: (وَحُرُوف الْخَفْضِ، وَهِيَ: مِنْ[1]، وَإِلى[1]، وَعَنْ[2]، وَعَلَى[3]، وَفِي[4]، وَرُبَّ[5]، والْبَاءُ[6]، والْكَافُ، وَاللَّامُ)

---

(١) أي: ويعرف الاسم أيضا بدخول حروف الخفض التسعة عليه، وكان حقها أن تذكر في مخفوضات الأسماء، وأحدها: من، بدأ بها لأنها أم الحروف، وتجر ما لا يجر غيرها، كعند، ولدى؛ وتفيد معان كثيرة، منها: الابتداء الزماني، كسرت من الغد، والمكاني، كخرجت من البيت.

=

ومنها: التبعيض، كأخذت من الدراهم، والبدل، كقوله تعالى (أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ).

وبيان الجنس، نحو: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ)، والتعليل، نحو: (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ).

وتأتي صلة إذا دخلت على نكرة، وتقدمها نفي أو نهي أو استفهام، نحو: ما جاء من أحد، ولا تضرب من أحد، وهل رأيت من أحد، وتأتي بمعنى: الباء، نحو: (يَنظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ)، وبمعنى: عن، نحو: (فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ)، وبمعنى: في، نحو: (أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ)، وبمعنى: عند، نحو: (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا)، وبمعنى: على، نحو: (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ) فكل ما دخلت عليه من، من نحو هذه الأمثلة، فهو اسم ومجرور بها، وتفيد أمرا معنويا، يختلف باختلاف مدخولها، كما في هذه الأمثلة.

(١) وإلى: تفيد معان، أشهرها: الانتهاء، نحو: (ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) وسرت من البصرة إلى الكوفة، وتأتي بمعنى: مع، نحو (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ).

(٢) فعن، من معانيها: المجاوزة، نحو رميت السهم عن القوس، وتأتي بمعنى: بعد نحو: (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)، وبمعنى: على، نحو: (وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ)، أي: على نفسه، وتفيد التعليل، نحو: (إِلا عَنْ مَوْعِدَةٍ)، وبمعنى: من، نحو: (يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ)، وبمعنى: الباء، نحو: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى).

(٣) وعلى، ومن معانيها الاستعلاء، نحو: علوت على الجبل، والظرفية، نحو: (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا)، وبمعنى: عن، كقول الشاعر:..... إذا رضيت علي بنو قشير،

وتأتي للتعليل، نحو: (لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ)، وبمعنى: من، نحو: (إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ).

(٤) في: من معانيها الظرفية، نحو: جلست في المسجد، والسببية، نحو: «دخل الجنة رجل في ذباب»، والاستعلاء، نحو: (وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)، وبمعنى: مع، نحو (ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ)، وبمعنى: عند، نحو: (وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا) وبمعنى: عن نحو: (أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ)، وبمعنى: من، نحو: (يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ).

(٥) أي، ومن حروف الجر، رب، وتأتي للتقليل، نحو: رب رجل صالح لقيته، وللتكثير، نحو: رب رجل طالح لقيته، ويشترط تصديرها، وتأخير عاملها؛ وأن يكون فعلها ماضيا، وتنكير مجرورها، وأن تكون النكرة موصوفة بجملة.

(٦) الباء من معانيها: التعويض نحو ابتعته بدرهم، والتعدية، نحو: مررت بزيد، والإلصاق، نحو (امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)، والبدل نحو: فليت لي بهم قوما، والسببية، نحو: (فَبِظُلْمٍ)، والظرفية، نحو: جلست بالمسجد، والمصاحبة نحو: (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ)، والاستعانة، نحو: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، وبمعنى: عن، نحو:(سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ)، وبمعنى: من، نحو: شرب بماء البحر، وبمعنى اللام، نحو: (وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ)، والكاف، ومن معانيها: التشبيه، نحو: زيد كالأسد، والتعليل، نحو:

ثم استطرد فذكر جملة من حروف الخفض فقال: (وهي) أي: حروف الخفض:

(مِنْ) بكسر الميم، ومن معانيها ابتداء الغاية في المكان؛ نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، والزمان؛ نحو: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة:١٠٨]، وغيرهما؛ نحو: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٣٠]، فـ(المسجد) و (أول) و (سليمان) أسماء؛ لدخول (من) عليها.

(وإلى) ومن معانيها: الانتهاء؛ نحو: (سرت إلى الكوفة)، فهي اسم؛ لدخول حرف الجر عليها.

(وعن) ومن معانيها: المجاوزة؛ نحو: (رميت السهم عن القوس). فهو اسم؛ لدخول (عن) عليه.

(وعلى) ومن معانيها: الاستعلاء حسًّا؛ نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، أو معنى؛ نحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فـ (الهاء) و (بعض) اسمان؛ لدخول (على) عليهما.

(وفي) ومن معانيها: الظرفية المكانية والزمانية؛ نحو: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، فـ (المساجد) و (أيام) اسمان؛ لدخول (في) عليهما.

(ورُبَّ) بضم الراء، ومن معانيها: التقليل؛ كقوله [1]: [الطويل]

=

(وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)، واللام؛ ومن معانيها: الملك، نحو: المال لزيد والاستحقاق، نحو: الحمد لله، والاختصاص، نحو الجل للفرس، والعاقبة، نحو: ابنوا للخراب، والانتهاء، نحو: (كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى)، والتعليل، نحو: جئت لطلب العلم، وبمعنى: في، نحو: (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)، وبمعنى: بعد، نحو: (أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ).

وتنقسم هذه الحروف إلى قسمين، قسم: لا يدخل إلا على الظاهر فقط، وهو رب، والكاف؛ وقسم: يدخل على الظاهر والمضمر، وهو ما عداهما؛ وتنقسم أيضا إلى قسمين قسم: لا يجر إلا نكرة، وهو رب فقط، وقسم: يجر النكرة والمعرفة، وهو ما عدا رب.

(١) هي لرجل من أزد السراة وقيل: هي لعمرو الجني يقولها لامرىء القس.

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ   وذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

أراد: السيد عيسى، والسيد آدم عليهما الصلاة والسلام، فـ (مولود) اسم؛ لدخول (رُبَّ) عليه.

(والباءُ) الموحدة، ومن معانيها: الاستعانة؛ بأن تدخل على آله الفعل؛ نحو: (كتبت بالقلم)، فهو اسم؛ لدخول الباء عليه.

(والكافُ) ومن معانيها: التشبيه؛ نحو: (زيدٌ كالأسد)، فهو اسم؛ لدخول الكاف عليه.

(واللّامُ) ومن معانيها: التعليل؛ نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] أي: لأجل أن تبين لهم، فـ (الناس) اسمٌ؛ لدخول اللام عليه.

قال ابن آجروم: (وحُرُوفُ القَسَمِ، وهِيَ: الْوَاوُ، والْبَاءُ، والتَّاءُ[1])

=

والبيت الأول من شواهد سيبويه ٢/٢٦٦ - هارون والأصول ١/٣٦٤ والخصائص ٢/٣٣٣ وشرح المفصل ٩/١٢٦ والقرب ١/١٩٩، والمغني ص ١٨١ والعيني ٣/٣٥٤ والتصريح ٢/١٨ والأشموني ٢/٢٣٠ وينظر خزانة الأدب ٢/٣٨١ والدرر ٤/١١٩. وقد جاء في (ج): (في حر وجهها) وهو تحريف. وفي (ب): (محجلة) بدل (مجللة).

والشاهد وقوع (رب) فيها للتقليل.

(١) أي: ويعرف الاسم أيضا بدخول حروف القسم عليه؛ وإنما فصلها لاختصاصها بالقسم، وهو الحلف، وقدم الواو لاشتهارها في القسم، نحو: والله. وثنى بالباء، نحو: أقسم بالله، الله أقسم به، وثلث بالتاء، نحو: تالله، وهي قسمان: قسم يجر الظاهر والمضمر، وهي الباء وقسم لا يجر إلا الظاهر فقط، وهي الواو والتاء.

والذي لا يجر إلا الظاهر فقط، ينقسم إلى قسمين: قسم يجر كل ظاهر، وهي الواو، نحو: والله ﴿وَالْعَصْرِ﴾ وقسم لا يجر إلا لفظ الجلالة فقط، وهي التاء، نحو: ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾، وقد سمع من كلام العرب: ترب الكعبة، وتالرحمن، وقد سمع من كلامهم القسم بغير هذه الحروف الثلاثة، نحو: لله، والهمزة نحو: آلله، والهاء نحو: هالله، فكل كلمة دخل عليها واحد من هذه الأحرف، أو صح أن يدخل عليها فهي اسم.

وللاسم علامات غير ما ذكر، كحروف النداء، نحو: يا زيد، والإسناد إليه، وهي من أوضح علاماته، نحو: قام زيد، فزيد اسم بإسناد القيام إليه، وبه عرف إسمية تاء الفاعل، نحو: ضربت فالتاء اسم، بدليل

(وحُرُوفِ القَسَمِ) بفتح القاف والسين المهملة؛ بمعنى اليمين، وحروف القسم من حروف الجر، وسميت حروف القسم؛ لدخولها على المقسم به، (وهيَ) ثلاثة مشهورة:

(الوَاوُ) وتختص بالمظهر مطلقًا؛ نحو: (والله) و (النجم).

(والباء) الموحدة، وتدخل على المظهر؛ نحو: (بالله)، وعلى المضمر؛ نحو: (الله أقسم به).

(والتّاءُ) المثناه فوق، ويختص لفظ الجلالة بها، وسمع شاذًّا: (ترب الكعبة)، و (تالرحمن).

فـ (الباء) هي الأصل؛ لما مر أنها تدخل على المظهر والمضمر؛ وتليها (الواو)؛ لأنها لا تدخل إلا على المظهر فقط، وتليها (التاء)؛ لاختصاص الجلالة فقط بها.

قال ابن آجروم: (والفِعْلَ يُعْرَفُ بِقَدْ، وَالسينِ و"سَوْفَ" وَتَاءِ التَأْنيثِ السَاكِنة[1])

=

إسناد الضرب إليها. وتنقسم هذه العلامات إلى قسمين، قسم علامة للاسم من آخره، وهي حروف الخفض والتنوين؛ وقسم علامة له من أوله وهي إلى وحروف الجر، وحروف القسم.

(١) أي: والقسم الثاني، من أقسام الكلام: الفعل، يعرف أي: يميز عن الاسم والحرف بعلامات، بقد سواء كانت للتحقيق، نحو: قد قام زيد، أو للتقريب، نحو: قد قامت الصلاة، أو للتكثير، نحو: قد يجود الكريم، أو للتقليل، نحو: قد يجود البخيل.

والسين وهي: حرف تنفيس، ومعناه الزمن القريب، نحو: سيقوم زيد. وسوف وهي: حرف تسويف، ومعناه الزمن البعيد، نحو: (سَوْفَ تَعْلَمُونَ)، وتاء التأنيث الساكنة، أي: وتاء تأنيث الفاعل، الذي أسند إليه الفعل، سواء كان الفعل الذي لحقته التاء حقيقيا: كقامت هند، أو معنويا: كطلعت الشمس، فخرجت تاء ربت وثمت، لأنها لم تسند إلى فاعل والمتحركة كتاء مسلمة.

وللفعل علامات غير ما ذكر كتاء الفاعل، نحو: ضربت، ولم، نحو: لم يقم، فكل كلمة دخل عليها شيء من علاماته، أو صح أن يدخل عليها، فهي فعل، وتنقسم هذه العلامات إلى ثلاثة أقسام، قسم مختص بالمضارع، وهو: السين، وسوف، ولم؛ وقسم مختص بالماضي، وهو: تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة؛ وقسم مشترك بينهما، وهو: قد، نحو: قد قام زيد، وقد يقوم زيد.

واختلف النحويون في: نعم وبئس، هل هما فعلان، أو اسمان؟ والصحيح أنهما فعلان، بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: نعمت وبئست، وكذا عسى وليس، نحو: عست هند أن تقوم،

ثم لما فرغ من علامات الاسم شرع في علامات الفعل فقال:

(والفِعْلُ) بكسر الفاء (يعْرَفُ) أي: يميز عن قسيميه (بقد) أي: الحرفية، وتدخل على الماضي؛ نحو: (قد قام)، وعلى المضارع؛ نحو: (قد يقوم)، فـ (قام)، و(يقوم) فعلان؛ لدخول (قد) عليهما، بخلاف (قد) الاسمية؛ فإنها مختصة بالأسماء؛ لأنها بمعنى: حسب؛ فهي ملازمة للإضافة؛ نحو: (قدْ زيدٍ درهمٌ)، فـ (قد) مبتدأ، و (درهم) خبره.

(والسين، وسَوْفَ) ويدخلان على المضارع فقط؛ نحو: (سيقوم) و (سوف يقوم)، فـ (يقوم) فعل؛ لدخول (السين) و (سوف) عليه.

(وتاءِ التَّأْنيثِ السَّاكِنةِ) الدالة على تأنيث فعله، وتدخل على الماضي فقط؛ نحو: (قامت)، و (قعدت)، فتقول: (قامت هند)، و (قعدت).

وخرج بـ (الساكنة): المتحركة؛ فإنها تدخل على الاسم؛ كـ (قائمة)، وعلى الحرف؛ كـ (رُبَّتَ)، و(ثُمَّتَ)، إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب، وفي الحرف حركة بناء.

وخرج بـ (الدالة على تأنيث فاعله): قولهم: (ربت)، و(ثمتْ) بالسكون على قلة، حيث دخلت على الحرف؛ لأنها إنما دلت على تأنيث اللفظ، لا على تأنيث الفاعل.

قال ابن آجروم: (والْحَرْفُ مَا لا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسْمِ وَلا دَلِيلُ الْفِعْلِ[1])

ثم لما فرغ من علامات الفعل شرع فيما يعرف به الحرف فقال:

(والحرْفُ) يميز عن قسيميه بأنه (ما لا يصلح معهُ دليلُ الاسمِ) أي: من علاماته المتقدمة ولا من غيرها، (و) ما (لا) يصلح معه (دليلُ الفعلِ) أي: من علاماته المتقدمة

=

وليست هند قائمة. وعلامة فعل الأمر دلالته على الطلب، واشتقاقه من المصدر، وقبوله نون التوكيد، نحو: اضربن، وياء المؤنثة المخاطبة، نحو: اضربي، وخرج نحو: صه ومه، ونزال ودراك، ونحوها.

(١) أي: والقسم الثالث من أقسام الكلام: الحرف وهو ما لا يصلح معه، أي: وهو كلمة لا يصلح معها دليل الاسم، أي: علامة الاسم، ولا دليل الفعل أي علامة الفعل، فعلامته: عدم قبوله شيئا من علامات الاسم، أو من علامات الفعل، ولذلك قال بعضهم:

والحرف ما ليست له علامة ... فقس على قولي تكن علامة

ولا من غيرها، فترك االعلامة له علامة، فإذا لم تقبل الكلمة شيئًا من العلامات المذكورة تعين أن تكون حرفًا؛ إذ ليس لنا إلا ثلاثة أنواع، كما دل عليه الاستقراء، ونظير ذلك – كما قال ابن مالك –: (ج، ح، خ) فعلامة (الجيم) نقطة من أسلفها، وعلامة (الخاء) نقطة من فوقها، وعلامة (الحاء)المهملة عدم النقطة بالكلية.

obeikandl.com